



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
رئيس الجهاز

كتاب دوري

رقم (١) لسنة ٢٠٢١

بشأن

القواعد التنفيذية

لقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم (٢٦٥) لسنة ٢٠٢١

الصادر بترقية الموظفين المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية

في ضوء توجيهات فخامة السيد / رئيس الجمهورية بترقية موظفي الجهاز الإداري للدولة ممن أتموا المدد البيئية اللازمة للترقية في ٢٠٢١/٦/٣٠، فقد صدر قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم (٢٦٥) لسنة ٢٠٢١ بشأن ترقية الموظفين المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية المنشور في الوقائع المصرية بعدد الصادر برقم ١٨٢ تابع (ب) بتاريخ ٢٠٢١/٨/١٩، والذي استهدف تحسين أوضاع الموظفين والرفع بدوي الكفاءة إلى الوظائف الأعلى بغية الارتقاء وتطوير مستوى الأداء داخل وحدات الجهاز الإداري للدولة وتحفيزاً لهم على بذل مزيد من الجهد بما يؤدي إلى تقديم خدمات ذات جودة أعلى تلقى رضا المواطنين.

وحرصاً من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة على تحقيق العدالة والحفاظ على حقوق جميع الموظفين، وضماناً لدقة تنفيذ القرار المشار إليه من قبل جميع وحدات الجهاز الإداري للدولة المخاطبة بأحكامه، فقد أعد الجهاز القواعد المرافقة للالتزام بها عند تنفيذ القرار الصادر بترقية موظفي الجهاز الإداري للدولة الذين أتموا المدة البيئية اللازمة للترقية في ٢٠٢١/٦/٣٠.

ويهيب الجهاز بكافة الوحدات المخاطبة بأحكام القرار المشار إليه مراعاة ما جاء بالقواعد التنفيذية المرافقة، علماً بأن عدم موافاة الجهاز بالمستندات الواردة بتلك القواعد يعد عرقلة له عن أعمال شؤونه مما يترتب عليه تأخير ترقية موظفي تلك الوحدات، مع الإشارة إلى أن الجهاز قد طور تطبيقاً إلكترونياً لمساعدة الوحدات المختلفة في إجراء عملية الترقية بسهولة ويسر، ويمكن استخدامه من خلال الرابط (<http://promotion.caoa.gov.eg>).



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
رئيس الجهاز

القواعد التنفيذية

لقرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم (٢٦٥) لسنة ٢٠٢١

بشأن

ترقية الموظفين المخاطبين بأحكام قانون الخدمة المدنية

أولاً: الأحكام العامة

يتعين عند تنفيذ القرار رقم (٢٦٥) لسنة ٢٠٢١ بشأن ترقية موظفي الجهاز الإداري للدولة مراعاة ما يأتي:

- ١- تسري أحكام القرار رقم (٢٦٥) لسنة ٢٠٢١ على الموظفين بالوزارات والمصالح والأجهزة الحكومية ووحدات الإدارة المحلية الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦، والعاملين بالهيئات العامة الخدمية والاقتصادية الذي يعد قانون الخدمة المدنية المشار إليه التشريعات العامة لهم.
- ٢- يُرقى المحامون المخاطبون بأحكام قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣، وذلك إلى الدرجات الأعلى على أساس المدد البيئية في الدرجات المرقى منها، وفقاً للتدرج الوظيفي المنصوص عليه في هذا القانون، من محام إلى محام ممتاز بمرور مدة بيئية مقدارها (٨ سنوات)، ومن محام ممتاز إلى مدير إدارة قانونية تكرارية أو إشرافية بمرور مدة بيئية مقدارها (٦ سنوات)، وذلك مع مراعاة مدد القيد المنصوص عليها بالمادة (١٢) من قانون الإدارات القانونية المشار إليه.
- ٣- يُرقى جميع المخاطبون بأحكام قانون تنظيم شئون أعضاء المهن الطبية العاملين بالجهات التابعة لوزارة الصحة والسكان من غير المخاطبين بقوانين أو لوائح خاصة الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤، وفقاً للتدرج الوظيفي المنصوص عليه في هذا القانون، وذلك إلى الدرجات الأعلى على أساس المدد البيئية في الدرجات المرقى منها {الرابعة (٥ سنوات)، الثالثة (٨ سنوات)، الثانية (٦ سنوات) الأولى (٦ سنوات)} بما تشمله هذه الوظائف بكافة مسمياتها.



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
رئيس الجهاز

- ٤- يشترط لترقية الموظف توافر شروطها وانتفاء موانعها طبقاً للمادة (٦٥) من قانون الخدمة المدنية والمادتين (٩١، ٩٢) من لائحته التنفيذية، أو القوانين واللوائح الخاصة بحسب الأحوال، وذلك في ٢٠٢١/٦/٣٠.
 - ٥- تصدر السلطة المختصة القرار التنفيذي بترقية الموظفين الذين أتموا المدد البيئية اللازمة للترقية في ٢٠٢١/٦/٣٠ وفقاً لأحكام القرار رقم (٢٦٥) لسنة ٢٠٢١، وتكون الترقية اعتباراً من ٢٠٢١/٧/١.
 - ٦- يحتفظ المرقون بأقدمياتهم المتبقية بعد الترقية اعتباراً من ٢٠٢١/٧/١، على ألا تتعدى ترقية الموظف مستوى وظيفي واحد.
 - ٧- التأكيد من إتمام كافة إجراءات تسكين جميع الموظفين الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية على المستويات الوظيفية المعادلة لدرجاتهم اعتباراً من ٢٠١٦/١١/٢ سواء كانوا مستحقين للترقية أو غير مستحقين، وذلك تنفيذاً لأحكام المادة الرابعة من مواد إصدار قانون الخدمة المدنية، مع مراعاة إجراءات وضوابط التسكين الواردة بكتاب دوري الجهاز رقم (١) لسنة ٢٠١٩.
 - ٨- مراعاة الضوابط التالية عند منح الحافز المنصوص عليه في الفقرة الثانية من المادة الرابعة من القرار سائل البيان :-
 - أ- يمنح الحافز المنصوص عليه بقرار الترقية المشار إليه لكل من مضى على شغله في أحد المستويات الوظيفية أو الدرجات المالية - بحسب الأحوال - مدة (ثلاث سنوات أو أكثر) وذلك على النحو الوارد بالجدول المذكور بالمادة الرابعة من القرار المشار إليه، مع مراعاة إستنزال مدد الإعارة والإجازات بدون أجر من تلك المدة، عدا إجازة رعاية الطفل والإجازة المرضية.
 - ب- اعتبار الحافز جزء من الأجر المكمل للمستفيد منه بالنسبة للموظفين بالجهات المطبق بشأنهم منظومة الأجر الوظيفي والمكمل، ويخصم على البند ٧/٥ مزايا نقدية أخرى بالباب الأول " الأجر وتعويضات العاملين" مع مراعاة الحد الأدنى والأقصى للحافز.
- وبالنسبة للعاملين بالجهات المطبق بشأنهم منظومة الأجر الأساسي والمتغير يتم منحهم الحافز بفترة مالية مقطوعة تعادل نسبة ١٠% من الأجر الأساسي بحد أدنى ١٠٠ جنية ويحد أقصى ١٥٠ جنيهاً شهرياً، ويعد جزءاً من الأجر المتغير.



جمهورية مصر العربية
المركز المركزي للتنظيم والإدارة
رئيس المركز

إجراءات وضوابط الترقية اعتباراً من ٢٠٢١/٧/١؛

يتعين على كل وحدة عند ترقية موظفيها الالتزام بالآتي:

(١) حصر أعداد الموظفين - من واقع ملصقات خدمتهم وسجلات الأقدمية وتحت مسؤوليتها- والذين أتموا حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ المدة الآتية:

المدة البيئية اللازمة للترقية إلى المستوى الوظيفي الأعلى		مجموعة الوظائف الكتابية والفنية	مجموعة الوظائف التخصصية	المستوى الوظيفي
مجموعة الوظائف الحرفية والخدمات المعاونة	مجموعة الوظائف الحرفية			
_____	_____	_____	_____	الأول (أ)
_____	_____	٣ سنوات	سنة	الأول (ب)
_____	_____	٣ سنوات	٣ سنوات	الثاني (أ)
_____	٣ سنوات	٣ سنوات	٣ سنوات	الثاني (ب)
_____	٣ سنوات	٣ سنوات	٣ سنوات	الثالث (أ)
٣ سنوات	٣ سنوات	٣ سنوات	٣ سنوات	الثالث (ب)
٣ سنوات	٣ سنوات	٣ سنوات	٣ سنوات	الثالث (ج)
٣ سنوات	٣ سنوات	٣ سنوات	_____	الرابع (أ)
٣ سنوات	٣ سنوات	٣ سنوات	_____	الرابع (ب)
٣ سنوات	٣ سنوات	_____	_____	الخامس (أ)
٣ سنوات	٣ سنوات	_____	_____	الخامس (ب)
٣ سنوات	٣ سنوات	_____	_____	السادس (أ)
٣ سنوات	٣ سنوات	_____	_____	السادس (ب)

مع مراعاة استئصال مدد الإعارات والإجازات بدون أجر من أقدمياتهم - عدا إجازة رعاية الطفل والإجازة المرضية- الحاصلين عليها بقرار صادر ابتداءً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦.

(٢) إعداد بيان بكافة الموظفين والعاملين المستحقين للترقية والحافز المنصوص عليه بالقرار المشار إليه وفقاً للمدد البيئية الموضحة بالبند السابق، والذين تتوافر فيهم الشروط وتنتفي بشأنهم الموانع في ٢٠٢١/٦/٣٠ وفقاً لأحكام قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية، على أن يتضمن البيان مسميات الوظائف والمستويات الوظيفية المرغوب منها وإليها والمجموعات النوعية والوظيفية لهم، وعرضه على لجنة الموارد البشرية بالوحدة لاستصدار القرار التنفيذي بالترقية أو منح الحافز -بحسب



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
رئيس الجهاز

الأحوال- من السلطة المختصة، وإرسال كل من البيان والقرار إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لإعمال شؤونه.

٣) موافاة الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بالبيانات والمستندات التالية للموظفين المرشحين بالقرار التنفيذي الصادر من السلطة المختصة،

أ - صور طبق الأصل واضحة من بطاقات الرقم القومي (سارية).

ب- بيان حالة وظيفية معتمد ومختوم لكل موظف، على أن يتضمن على الأخص البيانات الآتية:

- تاريخ التعيين الفعلي.
- تاريخ التعيين الفرضي (إن وجد).
- تاريخ آخر ترقية.
- المستوى الوظيفي المسكن عليه الموظف في ٢٠١٦/١١/٢ وأقدميته فيه.
- مدد الإعارات والإجازات بدون أجر الحاصل عليها الموظف طبقاً لقرارات صادرة ابتداءً من تاريخ العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦.
- الجزاءات التي لم يتم محوها إن وجدت.

٤) حصر كافة أعداد المستويات الوظيفية الممولة والشاغرة المدرجة بنهاية استمارة موازنة وظائف الوحدة (نموذج ٥) الجديدة وكذلك أعداد الدرجات الممولة والشاغرة المتبقية والمدرجة بنهاية الاستمارة إن وجدت، وذلك وفقاً للحالة في ٢٠٢١/٦/٢٠ وإرسالها إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لإعمال شؤونه في استخدامها عن طريق إعادة التوزيع والتمويل الذاتي لتمويل الوظائف المرقي إليها وترحيل الوظائف المرقي منها إلى المستويات الوظيفية الشاغرة، وفي حال عدم كفاية المستويات الوظيفية والدرجات الممولة والشاغرة يتم تمويل باقي الوظائف المرقي إليها خصماً على الاحتياطي العام بموازنة الباب الأول وفقاً لتأشيرات العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢، وفي تلك الحالة تُلغى مستويات الوظائف المرقي منها، على أن تُعد استمارة موازنة الوظائف التالية وفقاً للحالة في ٢٠٢٢/٦/٢٠.

٥) بعد انتهاء كل من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ووزارة المالية من إعمال شؤونهما بشأن ترقية الموظفين بالوحدة المستحقين للترقية وفقاً للقرار رقم (٢٦٥) لسنة ٢٠٢١، يتعين الاحتفاظ بالمدة المتبقية للموظف بعد الترقية للاستفادة منها لاحقاً.



جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
رئيس الجهاز

٦) تتولى كل وحدة اتخاذ اللازم نحو الخصم بالتكاليف المترتبة على تنفيذ هذا القرار خصماً على الاعتمادات المدرجة بالباب الأول بموازنتها وفقاً للتأشيرات العامة للموازنة العامة للدولة وللهيئات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، وفي حال عدم كفايتها يتم الرجوع إلى وزارة المالية لإعمال شئونها.

ويجب في جميع الأحوال الانتهاء من الإجراءات اللازمة وصدور القرارات التنفيذية للترقية ومنح الحافز وموافاة الجهاز بها معتمدة ومختومة في موعد أقصاه الأول من ديسمبر عام ٢٠٢١.

رئيس

الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

أ.د / صالح عبدالرحمن أحمد



تحريراً في: ٢٦/٨/٢٠٢١

كشف توزيع السادة:

- ١- الوزراء
- ٢- المحافظون
- ٣- رؤساء الجامعات
- ٤- رؤساء الهيئات العامة والأجهزة المستقلة
- ٥- مديرو مديريات التنظيم والإدارة
- ٦- رؤساء وحدات الموارد البشرية بالوزارات والهيئات